

لغير من صدقاً بان اقتضى حالهما الشريعة ليست ترضى

باب التقليل ٥٣

بطلب من مفلس مدين والخضم واللفظ والمجنون
والسفيه لمن لم يحضر بالدين ان حل كمنع السفر
وزاد عن مقدار ماله حجر قلت ومن يطلبه ليس يفتقر
عليه من ترف موقوف وذلك في المال لا في الذمة
ولو باحل ولو مغبونا انهم من الرعام امنونا
كالجز من اقراره بدين تعامل بلحق لابين
ورده بالعيب ان اغتبط لا بخيار وان الرد سقط
فارشله بعيب حارث وبنكول مفلس وارث
لمفلس عن خلف مردود عليه ومع واحد شهيد
لا يكلف الخصم كما ان ليس له دعوى وما يرضى ان يقبله
وما لمفلس بقاض بيعاً وما لمدينون لو كبر بما

لامفوطا

لامفوطا سرعته نحضرته قلت وقال غيره بخيرته
فان يشا فليبع المتاعا او غير المانع حتى باعاً
ولو تحبس قال في التمه عليه لقول قضاة الامم
يبد امنه بالآهم فالآهم ونسبة الدين الذي حل قسم
ولو سوى جنس فهو الاسما بغير حجة اخصار الغرما
وعاد بالحصة يقضى حقاً من بعد بان لان استحقا
ماباعه القاضى فبالجميع ولم يفر ثمن المبيع
وينفق القاضى عليه وعلى مؤنة اقل كاف هو ولا
من عرس والفرع والاصلى بيع وقسم وكسوا بالعرف لا
ان كان ذلك سريع نفى واستثنى دست ثياب لائق وسكنى
وقوتهم ليوم قسمه وقد ويوجر الوقف وامر الولد
لا هو وينفق بقاض واجب حبس المدينين ولو امواب
بغير افعال الوعس ثبت بشاهدين مع عيّن طلبت